PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي "دراسة حالة الجزائر"

The contribution of the digitization of tax control to reducing fraud and tax evasion "a case study of Algeria"

محمد الطيب قويدر[1]، محمد الصالح بلول [2]

[1] جامعة الوادي (الجزائر)
[2] جامعة البويرة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 29-02-2024 **تاريخ القبول:** 02-08-2024 **تاريخ النشر:** 31-10-2024

ملخص: تشكل رقمنة المنظومة الجبائية آلية لتحقيق الشفافية والحيادية في تطبيق القوانين وإعطاء أكثر فعالية للنظام الجبائي الجزائري، فالتحول الرقمي يعتبر المنفذ الآمن للإحصاء وتطوير الخدمات وتحسينها بشكل يرقى إلى مستوى الطموحات، فبالرغم من وجود أنماط وأشكال للرقابة الجبائية إلا أنها تحتاج إلى المزيد من الإجراءات للدفع من فعاليتها مما يعطي ضمانات للمكلف بالضريبة في دراسة ملفه بكل شفافية مع توجه الإدارة الجبائية للرقمنة وسعيها للتحسين من خدماتها للحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي تمس القوانين والتشريعات.

فتوصلت الدراسة في جانبها التطبيقي إلى أن الرقمنة آلية لتحديث أنماط وأشكال الرقابة الجبائية مما يؤدي إلى سهولة مراقبة الملفات الجبائية والتبادل السريع للمعلومات وكذلك انتقاء وبرمجة حسب كل نشاط للمكلفين بالضريبة وحسب رقم أعمالهم، مما يسهل على المحققين الجبائيين دراسة ملفاتهم الجبائية في إطار الرقمنة لتحقيق فعالية وكفاءة للرقابة الجبائية وهذا بالتنسيق الآلي بين مختلف المؤسسات والهيئات الخارجية مما يساهم في الحد من تنامي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: رقابة جبائية ؛ تهرب وغش ضريبي ؛ رقمنة.

تصنيف JEL: H1 ؛ H26 ؛ M42

Abstract: *The digitization of the tax system constitutes a mechanism for achieving transparency and neutrality in the application of laws and giving more effectiveness to the Algerian tax system. Digital transformation is considered a safe outlet for statistics and the development and improvement of services in a way that lives up to the level of ambitions. Although there are patterns and forms of tax control, it needs more measures to enhance its effectiveness. This gives guarantees to the taxpayer that his file will be studied in full transparency, with the tax administration moving toward digitization and seeking to improve its services to reduce the phenomena of fraud and tax evasion, despite the difficulties and obstacles affecting laws and legislation.*

In its applied aspect, the study concluded that digitization is a mechanism to modernize the patterns and forms of tax control, which leads to easy monitoring of tax files and rapid exchange of information, as well as selection and programming according to each activity of taxpayers and their work volume, which makes it easier for tax investigators to study their tax files within the framework of digitization to achieve effectiveness and efficiency. For tax control, this is done through automated coordination between various institutions and external bodies, which contributes to reducing the growth of the phenomena of fraud and tax evasion.

Keywords: *Tax control; Tax evasion and fraud; Digitization.*

Jel Classification Codes: *H1 ; H26; M42*

المؤلف المرسل: محمد الطيب قويدر، tayebkouider1@gmail.com

1. مقدمة

الجزائر كباقي الدول تسعى جاهدة بكل الطرق لإرساء مجتمع يعتمد على المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من خلال رقمنة القطاعات العمومية في مختلف المجالات بالاعتماد على شبكة الإنترنت والتحول التدريجي من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الإلكترونية، حيث أصبحت ضرورة حتمية يجب السعي لتحقيقها لتسريع عملية إنجاز التعاملات إلكترونيا، فتطبيق الرقمنة من أهم تطلعات الإدارة الجبائية من أجل تطوير تسيير مختلف العمليات الجبائية، حيث تم استحداث هياكل جديدة وسن قوانين تتماشى مع التطورات الحاصلة بالاعتماد على التقنيات التكنولوجية الحديثة، فبالرغم من مساعي الدولة والجهود المبذولة من طرف الإدارة الجبائية في تطبيق مشاريع الرقمنة، إلا أن هذه الأخيرة تواجهه أمامها صعوبات وتحديات لقيام الإدارة الجبائية بدورها في ظل رقمنة النظام الجبائي للوصول للهدف المراد منه وهو وتشجيع المكلف على أداء التزاماته الجبائية والحد من تفشي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

إشكالية الدراسة:

في ظل توجه الجزائر للتحول الإلكتروني في الإدارة الجبائية من خلال تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني لهذا تتوقف جودة معلومات التصريحات الجبائية على مدى توافر ضوابط رقابية وقائية في النظم الجبائية، مما يؤثر على سلوك المكلفين بالضريبة، وعلى ضوء هذا يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم رقمنة الرقابة الجبائية في التقليل من الغش والتهرب الضريبي في المحيط الجزائري؟

ويندرج ضمن هاته الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية

- هل يمكن في ظل رقمنة الإدارة الجبائية أن يعتمد على أنماط وأشكال الرقابة الجبائية لتشخيص ونقد محتوى التصريحات الجبائية؟
- هل تساهم آليات تنفيذ الرقابة الجبائية في ظل رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي؟
- هل تساهم فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية في ظل رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة وغيرها من الأسئلة الفرعية نتطرق إلى الفرضيات التالية:

- تعتمد الإدارة الجبائية في ظل رقمنة الإدارة الجبائية على أنماط وأشكال الرقابة الجبائية لتشخيص ونقد محتوى التصريحات الجبائية؛
- تساهم آليات تنفيذ الرقابة الجبائية في ظل رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي؛
- تساهم فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية في ظل رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي بالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.

أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة والسعي لاختبار الفرضيات المتبناة فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- فهم الرقابة الجبائية في ظل الرقمنة وتبيان دورها الفعال في التصدي لكل أنواع الغش والتهرب الضريبي؛
- التعرف على الآليات اللازمة لزيادة فاعلية التصريحات الجبائية؛
- التعرف على الإدارة الجبائية في الجزائر، وكيف يتم تطويرها لزيادة فعالية الرقابة الجبائية وزيادة التحصيل الضريبي؛

أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع دراستنا أهميته من المكانة التي تحتلها الرقمنة في الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي المجال الجبائي بشكل خاص، لذلك ارتأينا التركيز على الرقمنة في مواجهة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، حيث تسمح رقمنة الإدارة الجبائية في دعم فاعلية وكفاءة الرقابة الجبائية، مما يستوجب علينا تحديد متطلبات تطبيق ذلك واستشراف انعكاساتها في البيئة الجزائرية.

منهج وأدوات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الشق النظري المتعلق بالنظام الجبائي في الجزائر والاتجاهات الحديثة المعتمدة لتطويره ودراسة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، وفي الشق التطبيقي تم تصميم استبيان الدراسة الميدانية وتحكيمها والذي انطلقنا فيه من الجانب النظري ونتائج الدراسات السابقة وببعض اللقاءات والمقابلات المباشرة وغير المباشرة مع المهتمين بمجال الجباية.

2. الإطار العام لرقمنة الإدارة الجبائية

سعت الجزائر مثل غيرها من الدول إلى تطبيق منهج الحكومة الإلكترونية، كمظهر من مظاهر استخدام تكنولوجيا المعلومات محاولة منها لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في العالم اليوم من جهة، وربط الإدارة بالمواطن من جهة أخرى، فتشكل رقمنة الإدارة الجبائية تحديا لوزارة المالية في الجزائر، مما يستوجب عليها تبسيط وتخفيف بشكل معتبر للإجراءات الجبائية. (سيليني، 2020)

1.2. دواعي التحول الرقمي للإدارة الجبائية: تتمثل أهم دواعي رقمنة الإدارة الجبائية فيما يلي: (الدين، 2021)

– **نقص الكفاءة والإمكانيات البشرية:** تعد الإدارة الضريبية من بين أضعف المصالح استقطابا للكفاءات، وحاملي الشهادات الجامعية، مما أثر سلبا على أداءها، وهذا ما تسعى وزارة المالية لتداركه في إطار برنامج رقمنة الإدارة الجبائية.

– **تدهور وضعية الهياكل ونقص الوسائل الإدارية:** حيث تعاني الإدارة الجبائية من تدهور مقراتها، وهياكلها حيث أن النصف منها تتراوح حالته بين المتوسط والسيئ، كما إن بعضها لا تعود ملكيته لإدارة الضرائب بل هي مستأجرة لدى الخواص، او مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري، أو هيئات وإدارات أخرى.

– **الفساد الإداري:** إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين وعدم ترفعهم تجعل من العمل الإداري عملية سهلة، كما لا نخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية، بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم.

2.2. الأهداف الاستراتيجية الواجب تحقيقها من رقمنة الإدارة الجبائية: تهدف المديرية العامة للضرائب من خلال رقمنة إدارتها الجبائية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها والوصول لأهدافها؛
- ضمان الحماية المعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة؛
- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛
- ضمان تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا الاتصالات لفائدة المستخدمين؛
- إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤوليته؛
- تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة من خلال فتح فضاءات على شبكة الإنترنت تسمح لهم بتقديم تصريحاتهم عن بعد وكذا بالدفع الإلكتروني؛
- البحث على تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها؛

مما سبق نلاحظ أن المديرية العامة للضرائب تحاول بناء علاقة شراكة مع المكلفين بالضريبة ذات مصداقية وبكل ثقة مع تعزيز عمل المديرية العامة في مجال الرقابة وتعزيز وسائل مكافحة التهرب الضريبي وقدراتها في مجال التحصيل، ولذلك يجب عليها الاعتماد على نظام

معلوماتي قوي وقابل للتطوير من أجل تعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها بهدف زيادة المردود الضريبي وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة.

3.2. الجهود المبذولة في سبيل رقمنة الإدارة الجبائية:

لقد قامت الدولة الجزائرية بجهود عديدة في إطار رقمنة الإدارة الجبائية، ولهذا وفرت العديد من المتطلبات الضرورية التشريعية والمادية. (كحلة، يوم 21 نوفمبر 2019)

– الإطار القانوني: لقد اتجهت الجزائر من خلال مساعيها لتحقيق الرقمنة في كافة المجالات، وخاصة في المجال الجبائي إلى صياغة العديد من التشريعات لتسهيل العمل وتبسيط الإجراءات، وكل هذا وفق متطلبات نجاح الإدارة الالكترونية الضريبية وعلى غرار عديد الدول المتقدمة في المجال الضريبي ومواكبتها.

ونذكر منها أبرز التشريعات التالية:

- الاعتراف بالإمضاءات الإلكترونية وتضمين هذا الاعتراف؛
- التعاقد الإلكتروني؛
- التشريعات الخاصة بتأمين الموارد التكنولوجية؛

– الإطار التنفيذي: اتخذت المديرية العامة للضرائب عديد الإصلاحات والإجراءات التنفيذية في سبيل نجاح الإدارة الإلكترونية الجبائية مما يتطلب تكييف التشريع الضريبي مع الإصلاحات، لهذا قامت الإدارة الجبائية بالاستعانة بمكتب استشارة اسباني Indra-Sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الضريبية لما له من دور: (بلعزوز، 2017)

- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها؛
- ضمان الحماية من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة؛
- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبتين؛
- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛
- إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤولياته؛
- تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة.

3. أهداف وأسباب إجراء الرقابة الجبائية

1.3. مفهوم الرقابة الجبائية: عرف قانون الإجراءات الجبائية الجزائري الرقابة الجبائية على أنها: الحق المخول للإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها. (المديرية العامة للضرائب، 2021)

فالرقابة الجبائية هي سلطة تمنحها الدولة للإدارة الجبائية وهذا من خلال جملة من الإجراءات التي حددها لها قانون الإجراءات الجبائية والمتعلقة بكيفية مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة والمقدمة من طرفهم يدويا أو إلكترونيا للإدارة الجبائية والمرتبطة بنشاطهم ومداخيلهم. (اسماعين، 2023)

2.3. أهداف الرقابة الجبائية: من خلال مفهومنا للرقابة الجبائية نستخلص بعض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والمتمثلة في: (بن اعمارة، 2016)

– **الهدف القانوني:** يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة، تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب الضريبي من دفع مستحقاتهم الجبائية.

– **الهدف الإداري:** تؤدي الرقابة الجبائية دورها هاما للإدارة الجبائية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها كالتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة فعاليتها، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- ✓ تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، بما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية؛
- ✓ تحديد الانحرافات ككشف الأخطاء، وهذا يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها كتقييم الأثر المالي، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك؛
- ✓ تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.

– **الهدف المالي والاقتصادي:** حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب كالسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجباية.

– **الهدف الاجتماعي:** ويتمثل فيما يلي:

- ✓ محاربة الانحرافات بمختلف صورها مثل: السرقة والإهمال، أو تقصيره في أداء وتحمل واجباتها تجاه المجتمع؛
- ✓ تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة، وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.

3.3. أسباب إجراء الرقابة الجبائية: يوجد سببان رئيسيان لإجراء عمليات الرقابة الجبائية على تصريحات المكلفين وهما: (رحال، 2016)

– **الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:** يعد النظام الجبائي الجزائري نظاما تصريحيا، مما يمنح للمكلف بالضريبة الحق بأن يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة وقيمتها المدفوعة لإدارة الضرائب ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبة وضمان مصداقيتها، بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ العدالة أمام الضريبة.

– **الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي:** قد يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى إتباع طرق غير شرعية من أجل تخفيض العبء الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية، والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة وعلى مختلف أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية حيث تعد وسيلة ضرورية لمكافحة ظاهرة الغش الضريبي ووسيلة لضمان مصلحة الخزينة العمومية.

4. التصريحات الجبائية الإلكترونية تعد التصريحات الجبائية الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الرقابة الجبائية، فرقمنة التصريحات الجبائية توفر سهولة وربح للوقت في تنفيذ الرقابة الجبائية.

1.4. مفهوم التصريح الجبائي الإلكتروني: التصريح الجبائي الإلكتروني هو آلية للمكلف بالضريبة بالتصريح عن الضرائب الخاضع لها باستخدام وسائل تكنولوجية لنقلها بطريقة عصرية باستعمال وسائل إلكترونية موثوق بها طبقا للتشريعات المحددة لها. (بسباس، 2020) كما يعرف بأنه تطبيق إلكتروني معتمد من طرف الإدارة الجبائية يوضع تحت تصرف مكلفيها، بحيث يقوم المكلف بالضريبة بالولوج للتطبيق لتحميل الملفات الخاصة به واستعراضها وتعبئتها، بحيث يقوم المكلف بتتبع ملفه بالقبول أو الرفض من قبل الإدارة الجبائية سواء عن طريق شاشة التنبيهات أو بحساب المكلف أو بالبريد الإلكتروني.

من خلال ما سبق يمكن تعريف التصريح الجبائي الإلكتروني على أنه التزام يقوم به المكلف بالضريبة إزاء الإدارة الجبائية يبين فيه المبالغ والأوعية الخاضعة للضريبة وذلك باستبدال الطريقة التقليدية باستعمال الورق بطريقة عصرية تعتمد على خدمة الإعلام الآلي والانترنت.

2.4. مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للإدارة الجبائية: يمكن تلخيص مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للإدارة الجبائية فيما يلي: (زين، 2021)

- يساهم التصريح الإلكتروني في تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية؛
- التصريح الإلكتروني يقدم معطيات ملخصة موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
- التشغيل الآلي من استقبال المكلف بالضريبة واستفساراته إلى تسديد الضريبة؛
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط لوزارة المالية؛
- التخلص من المطبوعات الورقية للتصريحات الجبائية يعني القضاء على البيروقراطية.

2.4. مفهوم التصريح الجبائي الإلكتروني: تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية مع الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها، كما يمكنه من الاطلاع على دينه الجبائي الكلي.

5. الدراسة التطبيقية:

سنحاول من خلال هذا الجانب التعرف على آراء بعض المختصين في ميدان الجباية حول جوانب الموضوع باستخدام أسلوب الاستبيان للإجابة على الإشكالية المتعلقة بالدراسة.

1.5. مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة حرصنا في اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها على اطلاع كاف بالموضوع ولديهم الخبرة العلمية والعملية الكافية، وقد شملت الدراسة مجموعة من الأكاديميين والمهنيين المهتمين بميدان الجباية.

ثانيا: عينة الدراسة اعتمدنا في دراستنا على عينتين وهما العينة الاستطلاعية بهدف التأكد من صلاحية أداة القياس (الاستبيان) أما العينة النهائية فتم اعتمادها لجمع البيانات، فتكونت العينة النهائية للدراسة من 213 مبحوث بين الذكور والإناث وبمختلف أعمارهم وأقدميتهم في العمل ونوع الوظيفة والسلك الوظيفي الذين ينتمون إليه.

2.5. حدود الدراسة: وهي كما يلي:

– **الحدود المكانية:** اختصت دراستنا بالبيئة الجزائرية بتمثيلها للعديد من ولايات الوطن وذلك لتكون الدراسة أشمل وأدق؛

– **الحدود الزمنية:** وهي فترة توزيع الاستمارات ومعالجة البيانات التي تم الحصول عليها؛

– **الحدود البشرية:** تستند في هذه الدراسة لآراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين الذين تربطهم علاقة بمجال الجباية في الجزائر؛

– **الحدود الموضوعية:** ركزت الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساسا بموضوع الدراسة من خلال الاهتمام بالجوانب المرتبطة بالجباية.

3.5. الاختبارات المرتبطة بأداة الدراسة

يمكن التعرف على صدق وثبات الاستبانة المستخدمة في الدراسة باستخدام عدة اختبارات ندرجها فيما يأتي.

أولا: صدق أداة الدراسة اعتمادنا كل من الصدق الظاهري والصدق البنائي وذلك كالآتي:

– **الصدق الظاهري:** تم عرض الاستبيان على لجنة تحكيم مختصة في موضوع الدراسة؛

– **الصدق البنائي لأداة الدراسة:** حتى نتمكن من معرفة الصدق البنائي لأداة الدراسة تم حساب مصفوفة الارتباط الداخلي بيرسون بين عبارات الاستبيان والدرجة الكلية للأداة، ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نتائج معامل الإتساق الداخلي لمحاور الاستبيان

المحاور	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
المحور الأول: برمجة الرقابة الجبائية	0,398	0.000
المحور الثاني: تنفيذ الرقابة الجبائية	0,252	0.000
المحور الثالث: فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية	0,403	0.000
المجموع	**0,536**	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

ثانيا: اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة درجة ثبات الاستبيان والجدول التالي يبين لنا نتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (02): نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ

مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي	مستوى الدلالة
المحور الأول: برمجة الرقابة الجبائية	0,841
المحور الثاني: تنفيذ الرقابة الجبائية	0,847
المحور الثالث: فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية	0,843
الاستبيان ككل	**0,842**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

توضح نتائج الجدول أعلاه أن معاملات الثبات الجزئية نلاحظ قد حققت نتائج جيدة في كل الأبعاد وكذا المحاور وبلغت قيم اختبار ألفا كرونباخ قيم أدنها قدر بـ0,841 أعلاها قدرت بـ0,847 أما فيما يخص معامل ثبات الاستبيان ككل فقد قدرت قيمة ألفا كرونباخ بـ 0,848، وهي تدل على ثبات جيد لنتائج الدراسة.

3.5. التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة

أولا: وصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة نهدف من عملية التحليل الإحصائي لفقرات الاستبيان المختلفة للتعرف على مختلف الإجابات والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من الدراسة.

– وصف توزيع العينة حسب متغير العمر

حتى نتمكن من التعرف على العمر العينة نعرض الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (03): وصف متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	16	%7.5
ما بين 30 و40 سنة	83	%39
ما بين 41 و50 سنة	78	%36.6
ما بين 51 و60 سنة	28	%13.1
أكبر من 61 سنة	8	%3.8
المجموع	**213**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

الشكل رقم (01): وصف متغير العمر

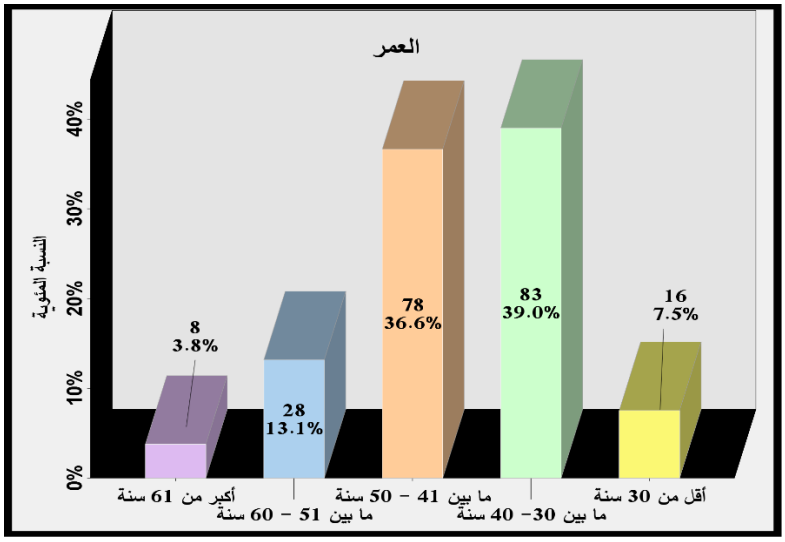

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

يتضح من خلال الشكل والجدول أعلاه أن ما نسبته 39% من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 30 و40 سنة، وهذه الفئة تطمح إلى التغيير ولديها قابلية لذلك، مما يعطينا مؤشرا إيجابي للنتائج المتوقع الوصول إليها، تلتها الفئة العمرية ما بين 41 و50 سنة بنسبة 36,6% أما الفئة العمرية ما بين 51 و60 سنة قدرت نسبتها في العينة بـ 13,1% أما الفئة العمرية أقل من 30 سنة قدرت نسبتها في العينة بـ 7,5% تلتها الفئة أكبر من 61 سنة بنسبة 3,8% وهي أضعف نسبة في العينة المدروسة.

– وصف توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

يمكن توضيح المؤهل العلمي لعينة الدراسة من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	56	%26.3
ماستر	33	%15.5
ماجستير	56	%26.3
دكتوراه	55	%25.8
شهادة أخرى	13	%6.1
المجموع	**213**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

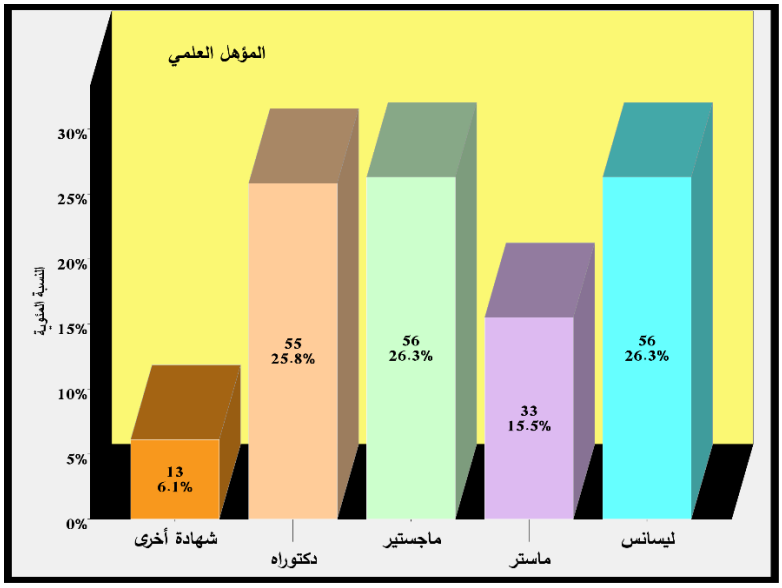

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن أغلب العينة المدروسة من حاملين شهادات ليسانس وماجستير حيث نلاحظ أنهما حققا نسبة 26,3% معا أي ما يعادل 56 شخص لكلاهما وما يقدر ب 25,8 % من فئة دكتوراه، تلتها بعد ذلك حاملي شهادة الماستر بنسبة 15,5% أي سجلت 33 فرد، أما الفئة شهادة أخرى حققت أضعف نسبة قدرت ب 6,1% أي ما تمثل 13 فرد من العينة المدروسة، وهذا لكون غالبية المهنيين والإطارات الشاغلة للوظائف والمناصب العليا في الإدارة الجبائية من خرجي المعاهد المتخصصة في المالية منها المعهد المغاربي للجباية والجمارك (IEDF) والمدرسة الوطنية للضرائب (ENI).

– وصف توزيع العينة حسب التخصص العلمي

حتى نتمكن من التعرف على التخصص العلمي لعينة الدراسة نعرض الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (05): وصف متغيرالتخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
علوم مالية ومحاسبية	113	%53.1
علوم قانونية	12	%5.6
علوم التسيير	66	%31.0
أخرى	22	%10.3
المجموع	213	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

الشكل رقم (03): وصف متغير التخصص العلمي

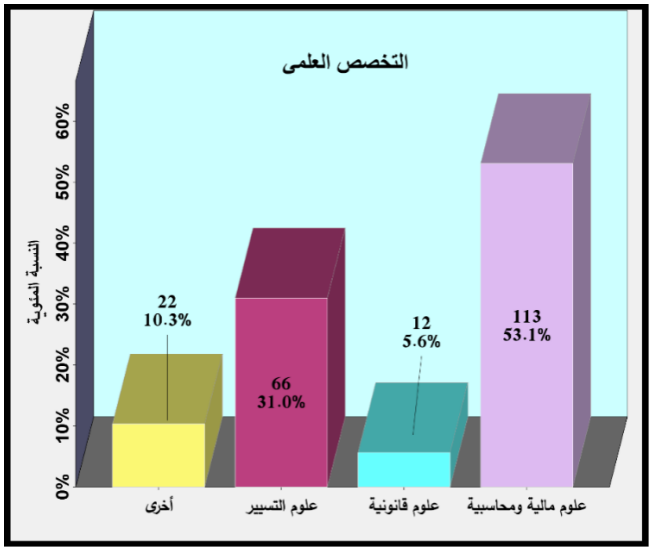

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

تشير المعطيات أعلاه إلى أن فئة الشاغلين في التخصص العلمي علوم مالية ومحاسبية هم أعلى فئة في العينة المدروسة، حيث بلغت نسبتهم 53,1%، أي ما يقدر بـ 113فرد، أما علوم التسيير قدرت نسبتهم بـ 31% مع 66 فرد، أما في التخصصات أخرى قدرت نسبتهم بـ 10,3% ما يمثل 22 فرد، في حين تخصص علوم قانونية حقق نسبة 5,6% ما يمثل 12 فرد من العينة المدروسة، وهي أضعف نسبة في العينة المدروسة، وبالتالي يمكننا الاطمئنان على البيانات المتحصل عنها وذلك باعتبارها في التخصص المطلوب.

– وصف توزيع العينة حسب الوظيفة

حتى نتمكن من التعرف على الوظيفة لعينة الدراسة نعرض الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ جامعي متخصص	24	%11.3
إطارات إدارة الجباية	146	%68.5
المستشارين الجبائيين	15	%7
الخبراء المحاسبين	11	%5.2
مسيري الشركات الاقتصادية	17	%8
المجموع	**213**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

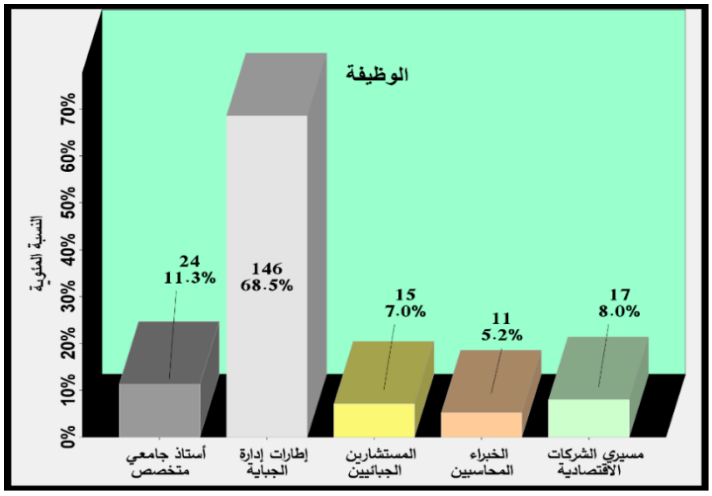

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

يبين الشكل السابق أن فئة إطارات إدارة الجباية أغلبها في العينة المدروسة أي ما يمثل نسبة 68,5%، تليها بعد ذلك أستاذ جامعي متخصص بنسبة 11,3% أما مسيري الشركات الاقتصادية بلغت نسبتهم 8% تليها بعد ذلك المستشارين الجبائيين بنسبة 7%في حين حققت فئة الخبراء المحاسبين نسبة 5,2%، وهذا التنوع في الوظيفة له أثر إيجابي من ناحية الإجابة على الإشكالية المطروحة.

- وصف توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

يمكن توضيح الخبرة المهنية لعينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	43	%20.2
ما بين 6 – 10 سنوات	44	%20.7
ما بين 11 – 15 سنة	53	%24.9
ما بين 15 – 20 سنة	28	%13.1
أكثر من 21 سنة	45	%21.1
المجموع	**213**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

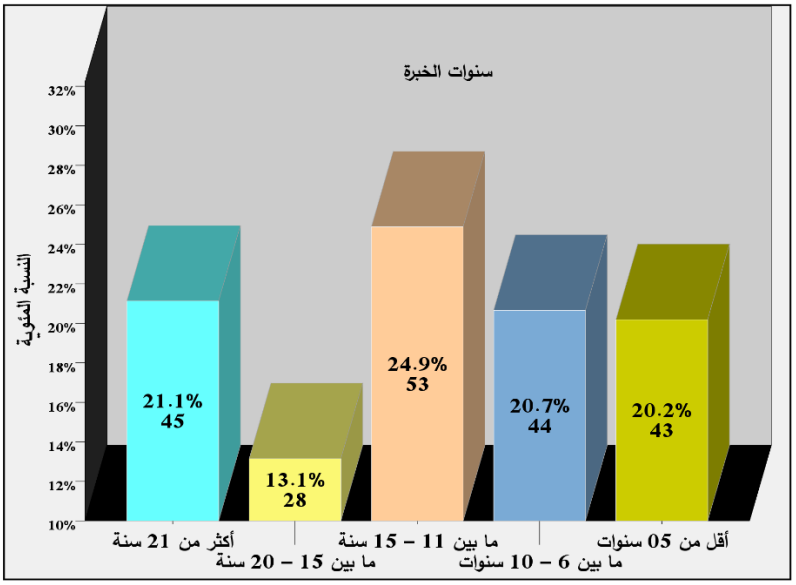

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج IBM*Spss*Statistics V23

نلاحظ من خلال ما سبق أن للخبرة المهنية ما بين 11 – 15 سنة بلغت أعلى نسبة في العينة المدروسة قدرت ب 24,9%، تلتها بعد ذلك فئة ما بين 6 – 10 سنوات بنسبة 20,7% أما فئة أقل من 05 سنوات حققت نسبة 20,2% ومن جهة فئة الأكثر من 21سنة بلغت نسبة في العينة المدروسة قدرت بـ21,1%، أما في الأخير تأتي فئة ما بين 15 – 20سنة التي حققت نسبة 13,1% ما يمثل 28 فرد من العينة المدروسة، نلاحظ أن معظم أفراد العينة المدروسة يمتلكون خبرة مهنية تفوق خمسة سنوات مما يمنحنا مؤشرا جيداً للاعتماد بدرجة كبيرة على إجابات العينة لكونهم يتمتعون بخبرة ميدانية تمكنهم من الإجابة على الدراسة بكل موضوعية مما يزيد دراستنا دقة ومصداقية.

4.5. وصف محاور الدراسة حسب إجابات عينة الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتحليل نتائج الدراسة وفق لكل بعد من الأبعاد ووفق لكل محور من المحاور التي يتكون منها استبيان الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحديد الوزن النسبي لمعرفة مدى استجابة أفراد العينة للعبارات الممثلة للمحاور وفقا للأبعاد المكونة لكل واحد منهم.

– **وصف فقرات المحور الأول برمجة الرقابة الجبائية**: نبدأ الآن بالتعرف على إجابات عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الأول، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): وصف متغير برمجة الرقابة الجبائية

العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
استحداث هياكل للإدارة الجبائية وتقسيمها على حسب رقم الأعمال وفقا للنظام الحقيقي والنظام الجزافيIFU كآلية لمجابهة الغش والتهرب الضريبي.	3,36	1,075	درجة الموافقة المتوسطة
تقسيم مصالح الإدارة الجبائية حسب كل نشاط للمكلفين بالضريبة سيخلق برمجة عادلة للرقابة الجبائية والاعتماد على الأبحاث الجبائية الخارجية لاستغلالها للحد من الغش والتهرب الضريبي.	3,46	1,062	موافق
تحسين الإشراف على عمليات الرقابة الجبائية مع مراعاة التخصص للمحققين الجبائيين وضرورة توفر العدد الكافي منهم لمجابهة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي.	3,54	1,147	موافق
تفعيل النظام المعلوماتي الجبائي الموحد لتحسين ومرونة إجراءات عملية الرقابة مما يسمح بتفادي الوقوع في التقادم الرباعي واسترجاع كافة الحقوق من المكلفين بالضريبة.	3,53	1,084	موافق
الاعتماد على نظام المعلومات الإلكتروني وذلك بمنح برقم تعريفي موحد لكل مكلف بالضريبة من أجل سرعة دراسة الملفات الجبائية وبرمجتها.	3,69	1,090	موافق
توفر رقمنة التصريحات الجبائية الوقت من خلال التقليص من إجراءات دراسة الملفات من حيث الرقابة والمنازعات الجبائية وبذلك تساهم في عقلنة المصاريف ترشيد النفقات.	3,40	1,184	موافق
جودة التصريح الجبائي تساهم في تعزيز نظام المعلومات الجبائي ويعتمد كقاعدة معطيات للمكلفين بالضريبة ويرفع من مستوى المعلومات وجودتها ودقتها.	3,37	1,239	درجة الموافقة المتوسطة
المحور الأول: برمجة الرقابة الجبائية	**3,47**	**0,815**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج BM*Spss*Statistics V23

تبين معطيات الجدول السابق أن مستوى استجابة أفراد العينة حول محور برمجة الرقابة الجبائية قد حقق وزن نسبي موافق، حيث قدر المتوسط الحسابي لمجموع فقراته بـ3,47 بانحراف معياري 0,815 ما يدل على اتفاق نسبي لآراء العينة المدروسة حول محتوى فقرات المتغير وهذا ما يفسر بأن عملية برمجة الرقابة الجبائية المطبقة في إطار الرقمنة تسهل في كشف عمليات الغش والتهرب الضريبي بكونها تعتمد على نظام معلومات موحد لمختلف الهياكل والمصالح الجبائية، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد سجلنا أعلى متوسط الحسابي في العبارة (5) "**الاعتماد على نظام المعلومات الإلكتروني وذلك بمنح برقم تعريفي موحد لكل مكلف بالضريبة من أجل سرعة دراسة الملفات الجبائية وبرمجتها.**" قدر ب 3,69، وهذا ما يؤكد على أهمية نظام المعلومات الإلكتروني في تحديث وتطوير برمجة الرقابة الجبائية لدى عينة الدراسة، في حين أظهرت نتائج الفقرة (1) "**استحداث هياكل للإدارة الجبائية وتقسيمها على حسب رقم الأعمال وفقا للنظام الحقيقي والنظام الجزافي IFU كآلية لمجابهة الغش والتهرب الضريبي**" أقل متوسط حسابي بقيمة 3,36، ما يفسر بوجود تحفظ على عينة الدراسة على التقسيم الحالي للنظام الحقيقي والجزافي والناتج عن عدم استقرار القوانين الجبائية وتغييرها سنويا، أما لو رأينا إلى الانحراف

المعياري للفقرات لوجدنا قيمها تتراوح ما بين 1,062و1,239 ما يبين أن هناك تشتت كبير في أراء الموظفين المدروسين حول ما جاء في فقرات بعد برمجة الرقابة الجبائية.

– وصف فقرات المحور الثاني تنفيذ الرقابة الجبائية:

الجدول رقم (09): وصف متغير تنفيذ الرقابة الجبائية

العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
إصلاح الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية من المقومات الأساسية لفعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي.	3,60	0,949	موافق
رقمنة الإدارة الجبائية تحقق جودة للرقابة الجبائية مما يساهم في الرفع من تحسين جودة التصريحات الجبائية ويحد من عمليات الغش الضريبي.	3,51	0,872	موافق
ترتبط جودة الرقابة الجبائية بمدى كفاءة المراجع المكلف بمراقبة صدق وصحة القوائم المالية والتصريحات الجبائية مما يقلل من أساليب التهرب والغش الضريبي.	3,58	0,895	موافق
سرعة التقييم الدوري لأداء المصالح الجبائية ومتابعة التحصيل الضريبي حسب كل صنف ونشاط للمكلفين بالضريبة مؤشر قياس مدى تنفيذ الرقابة الجبائية.	3,73	0,858	موافق
المحور الثاني: تنفيذ الرقابة الجبائية	**3,60**	**0,732**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج BM*Spss*Statistics V23

يبين الجدول أعلاه أن استجابة أفراد عينة الدراسة حول بعد تنفيذ الرقابة الجبائية، قد حققت وزن نسبي مال نحو اختيار موافق، حيث قدر المتوسط الحسابي لمجموع فقرات البعد بـ 3,60 بانحراف معياري 0,732 ما يدل على أن هناك اتفاق نسبي بين العينة على فقرات المتغير، وهذا ما يفسر بأن تنفيذ الرقابة الجبائية في إطار رقمنة التصريحات الجبائية والمحاسبية مرتبط بإصلاح الهيكل التنظيمي وكفاءة المراجع الجبائي هذا مما يؤدي إلى تحقيق جودة عملية الرقابة، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد سجلنا أعلى متوسط الحسابي للعبارة (4) " **سرعة التقييم الدوري لأداء المصالح الجبائية ومتابعة التحصيل الضريبي حسب كل صنف ونشاط للمكلفين بالضريبة مؤشر قياس مدى تنفيذ الرقابة الجبائية**." قدر بـ 3,73، ما يؤكد على أهمية وتحقيق التغذية العكسية لعملية الإصلاحات الجبائية المطبقة، في حين أظهرت نتائج الفقرة (2) " **رقمنة الإدارة الجبائية تحقق جودة للرقابة الجبائية مما يساهم في الرفع من تحسين جودة التصريحات الجبائية ويحد من عمليات الغش الضريبي**." أقل متوسط حسابي بقيمة 3,51، ما يثبت بأن التصريح الجبائي الإلكتروني يشكل أحد الوسائل المهمة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي، أما لو نظرنا إلى الانحراف المعياري لوجدنا قيمه تتراوح ما بين 0,858 - 0,949 ما يبين تشتت في أراء أفراد المدروسين حول ما جاء في فقرات تنفيذ الرقابة الجبائية.

– وصف فقرات المحور الثالث فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية:

الجدول رقم (10): وصف متغير فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية

العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
البحث والكشف عن العناصر المغفول عنها في التصريحات وتصحيحها حماية لحقوق الدولة والخزينة العمومية.	3,76	1,061	موافق
الالتزام الطوعي للمكلفين بالضريبة وتشجيعهم على احترام القوانين الضريبية مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية.	4,12	0,723	موافق
الرقابة الجبائية تسمح بحماية الوعاء الضريبي وتسترجع الحقوق الغير مصرح بها وتساعد على إحصاء كافة الأنشطة الممارسة من طرف المكلفين.	3,93	0,872	موافق
تسهيل وتبسيط إجراءات التصريح الجبائي الإلكتروني يحقق المصداقية ويخلق سلسلة جودة لتحسين الحصيلة الجبائية.	4,07	0,717	موافق
تشكل رقمنة التصريحات الجبائية وسيلة لإنشاء شبكة لتحليل المخاطر بهدف وضع برمجة عقلانية للرقابة الجبائية على أسس ومعايير محددة بدقة.	3,70	1,057	موافق
المحور الثالث: فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية	**3,91**	**0,648**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج BM*Spss*Statistics V23

يبين الجدول أعلاه أن استجابة أفراد عينة الدراسة حول بعد فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية، قد حقق وزن نسبي مال نحو اختيار موافق، حيث قدر المتوسط الحسابي لمجموع فقرات البعد بـ3,91 بانحراف معياري 0,648 ما يدل على اتفاق الأراء بين العينة المدروسة حول محتوى فقرات المتغير، وهذا ما يفسر أن تبسيط إجراءات التصريح الجبائي الإلكتروني للمكلف بالضريبة تحقق مصداقية في التحصيل الجبائي وهذا ناتج على سهولة تصحيح الأخطاء المغفول عنها من طرف المحققين الجبائيين، أما فيما يتعلق بالعبارات فقد سجلنا أعلى متوسط الحسابي للعبارة (2) "**الالتزام الطوعي للمكلفين بالضريبة وتشجيعهم على احترام القوانين الضريبية مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية**."قدر بـ 4,12، ما يفسر ضرورة استقرار القوانين الجبائية وشفافية تطبيقها على جميع المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى تحقيق الحس الجبائي، في حين أظهرت نتائج الفقرة (5) " **تشكل رقمنة التصريحات الجبائية وسيلة لإنشاء شبكة لتحليل المخاطر بهدف وضع برمجة عقلانية للرقابة الجبائية على أسس ومعايير محددة بدقة.**" أقل متوسط حسابي بقيمة 3,70، ما يوضح بأن شبكة تحليل المخاطر غير مفعلة حاليا لدى الإدارة الجبائية مما يؤدي إلى عدم وجود برمجة عقلانية للرقابة الجبائية، أما لو نظرنا إلى الانحراف المعياري لوجدنا قيمه تتراوح ما بين 0,717 و1,061 ما يبين تشتت في أراء المدروسين حول عبارات فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية.

والجدول التالي يوضح لنا وصف الاستبيان ككل

الجدول رقم (11): وصف الاستبيان ككل

العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
الاستبيان ككل	**3,66**	**0,479**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج BM*Spss*Statistics V23

نلاحظ أن أراء عينة الدراسة حول مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي سجلة وزن النسبي موافقة بمتوسط حسابي جاء بـ 3,66، ما يفسر ووفقا لعينة الدراسة بأن برمجة الرقابة الجبائية حسب كل نشاط للمكلفين بالضريبة وكذا حسب رقم أعمالهم وهذا بتقسيمهم إلى نظام حقيقي ونظام جزافي مما سهل على المحققين الجبائيين دراسة ملفاتهم الجبائية ونظرا لما توفره رقمنة التصريحات الجبائية من سهولة وربح للوقت تفادي للوقوع في التقادم الرباعي مما يضمن تحصيل نوعي وكمي للضريبة لكن يعتبر التقسيم الحالي للنظام الجزافي والحقيقي غير عادل وذلك بسبب عدم استقرار القوانين الجبائية في فترات وجيزة مما يخلق نوع من عدم الرضى لدى المكلفين بالضريبة مما ينتج عنه استعمال التحايل حدوث عمليات غش وتهرب في التحصيل الضريبي، أما فيما يخص تنفيذ الرقابة الجبائية فتعتمد بشكل كبير على كفاءة المحقق الجبائي وذلك بمراقبة صدق وصحة القوائم المالية والتصريحات المحاسبية والجبائية وذلك بمتابعة التحصيل الجبائي حسب كل صنف ونشاط وسرعة التقييم الدوري لأداء المصالح هذه السرعة في المتابعة تمكننا من تفادي الوقوع في حالات غش وتهرب ضريبي من طرف المكلف بالضريبة، أما الانحراف المعياري فقد حقق قيم متدنية في كل المتغيرين ما يؤكد على اتفاق العينة في العموم حول ما جاء فيهم.

5.5. اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

لقد تم اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov

المحاور	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
المحور الأول: برمجة الرقابة الجبائية	4,061	0,098
المحور الثاني: تنفيذ الرقابة الجبائية	3,261	0,051
المحور الثالث: فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية	1,084	0,191
المجموع	**1,55**	**0,164**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج BM*Spss*Statistics V23

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اختبار التوزيع الطبيعي قد بلغ في كل متغيرات الدراسة قيم ذات مستويات دلالة أكبر من 0.05 ألا وهو مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة، ما يؤدي بنا لقبول الفرض الصفري الذي محتواه أن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة كلها تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يقودنا إلى استعمال الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

– اختبار الفرضية الأولى: محتوى هذه الفرضية كما يلي: **تساهم برمجة الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي حسب رأي العينة المدروسة**

تمت الإجابة عن هذه الفرضية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (13): اختبار ستودنت للفرضية الأولى

البيان	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة الاختبار T
الفرضية الأولى	0,000	3.4782	3	212	**8.562**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج BM*Spss*Statistics V23

نلاحظ من الجدول أن قيمة اختبار ت ستودنت بالنسبة لمساهمة برمجة الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي قد بلغت 8.562 بمستوى دلالة 0.00، حيث أنه أقل من مستوى الدلالة المعتمد ألا وهو 0.05 وهذا مايجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي 3 وقبول البديلة التي تقر بأن المتوسط يختلف عن3 وهذا ما يتأكد من خلال النظر إلى قيمة الوسط الحسابي. 3.4782، والواقعة في مجال الوزن النسبي موافق بشدة على ما جاء في المحور وهذا يجعلنا **نستنتج أن برمجة الرقابة الجبائية تساهم في الحد من الغش والتهرب الضريبي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى**، وهذا ما يؤكد أن التحصيل الجبائي يتأتى بعد برمجة الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة وتصحيح الأخطاء المغفول عنها سهوا أم عمدا أي مراقبة صدق وصحة التصريحات الجبائية والمحاسبية مما يترتب عنه مكافحة أشكال الغش والتهرب الضريبي.

– اختبار الفرضية الثانية: محتوى هذه الفرضية كما يلي: **تساهم آلية تنفيذ الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي حسب رأي العينة المدروسة**

تمت الإجابة عن هذه الفرضية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): اختبار ستودنت للفرضية الثانية

البيان	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة الاختبار T
الفرضية الثانية	0,000	3.6045	3	212	**12.051**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج BM*Spss*Statistics V23

نلاحظ من الجدول أن قيمة اختبار ت ستودنت بالنسبة لمساهمة آلية تنفيذ الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي قد بلغت 12.051 بمستوى دلالة 0.00، حيث أنه أقل من مستوى الدلالة المعتمد ألا وهو 0.05، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي3 وقبول البديلة التي تقر بأن المتوسط يختلف عن 3 وهذا ما يتأكد من خلال النظر إلى قيمة الوسط الحسابي 3.6045، والواقعة في مجال الوزن النسبي موافق على ما جاء في البعد وهذا يجعلنا نستنتج **أن تنفيذ الرقابة الجبائية تساهم في الحد من الغش والتهرب الضريبي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية**، ونفسر ذلك بتنفيذ أشكال الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة بشتى أنواعها والتي تنجم عن مكافحة العش والتهرب الضريبي مما يساهم في رفع عملية التحصيل الجبائي.

– اختبار الفرضية الثالثة : محتوى هذه الفرضية كما يلي: **تساهم فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش والتهرب الضريبي حسب رأي العينة المدروسة.**

تمت الإجابة عن هذه الفرضية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (15): اختبار ستودنت للفرضية الثالثة

البيان	مستوى الدلالة	الوسط الحسابي	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة الاختبار T
الفرضية الثالثة	0,000	3.9164	3	212	**20.611**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برنامج BM*Spss*Statistics V23

نلاحظ من الجدول أن قيمة اختبار ت ستودنت بالنسبة لمساهمة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي قد بلغت 20.611 بمستوى دلالة 0.00، حيث أنه أقل من مستوى الدلالة المعتمد ألا وهو 0.05، وهذا مايجعلنا نرفض الفرضية الصفرية أي أن متوسط الإجابات يساوي 3 وقبول البديلة التي تقر بأن المتوسط يختلف عن 3 وهذا ما يتأكد من خلال النظر إلى قيمة الوسط الحسابي3.9164، والواقعة في مجال الوزن النسبي موافق على ما جاء في البعد وهذا يجعلنا نستنتج أن **فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية تساهم في الحد من الغش والتهرب الضريبي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة**، وهذا ما يفسر بأن تطبيق الرقابة الجبائية في شكلها الحديث وعلى جميع ملفات المكلفين بالضريبة ناجعة وتحقق أهدافها بشرط تطبيقها بعد عملية الانتقاء وتحديد شكل الرقابة الجبائية المستهدفة، وهذا من أجل الحد من تفشي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

6. الخلاصة

عالجنا في هذه الدراسة التساؤل الرئيسي: "إلى أي مدى يمكن أن تساهم رقمنة الرقابة الجبائية في التقليل من الغش والتهرب الضريبي في المحيط الجزائري؟" وهذا بتحديد المكانة التي تحتلها رقمنة الإدارة الجبائية في الاقتصاد الوطني بشكل عام وخاصة في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، ومن الآليات التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها هي رقمنة التصريحات الجبائية والمحاسبية التي تعتبر من أهم ما تقوم عليه الرقابة الجبائية.

لهذا جاءت هذه الدراسة في جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي من خلال ما جاء فيهما توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

*** النتائج النظرية للدراسة:**

- ✓ التهرب الضريبي يعتبر من العمليات الصعبة التي تواجهها الإدارة الجبائية نتيجة إمكانية اللجوء إلى طرق احتيالية عدة، كأن يتم اللجوء مثلا إلى مخالفة القوانين والتشريعات التي يتم وضعها أو عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في تلك التشريعات؛
- ✓ غياب الثقافة الجبائية لأفراد المجتمع وعدم تقبله للضرائب التي يتم فرضها واعتبارها مجرد عبء يثقل كاهله لذلك نجده يتبع كل أساليب الغش والتهرب الضريبي التي يمكن أن تجنبه من دفعها؛
- ✓ تعتبر الرقابة الجبائية كأداة لتصحيح مسار التشريع الجبائي ولتحديد طبيعة النظام الجبائي مستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية للدولة؛

- ✓ وجود مساعي من طرف الإدارة الجبائية نحو رقمنة إداراتها، وتقريب الإدارة من المواطن ومحاولة تخفيف التعاملات الإدارية؛
- ✓ إن التحول الرقمي يعتبر المنفذ الآمن للإحصاء الجبائي وتطوير الخدمات وتحسينها بشكل الذي يرقى إلى مستوى طموحات المواطن والمكلف بالضريبة؛
- ✓ إن تطبيق الإدارة الإلكترونية ومسايرتها يتطلب منظومة أكثر تكاملا من العمليات وكذا جملة من الموارد المالية والبشرية المؤهلة للوصول إلى فعالية الإدارة الجبائية؛
- ✓ الرقمنة والنظام المعلوماتي الجبائي يقرب بين الإدارة والمكلف ويمنح ثقة بين جميع الأطراف المشتركة في المنظومة الجبائية والشفافية والحيادية في تطبيق القوانين الجبائية ويعطي أكثر فعالية للنظام الجبائي؛
- ✓ نظام التصريح الجبائي الإلكتروني آلية لتبسيط الإجراءات الجبائية وتبرز مرجع نوعية الخدمة المقدمة من طرف الإدارة الجبائية بالإضافة إلى المنافع الجمة التي يحصدها المكلف من جرائها مما يجعل المكلف مقيما لعلاقة جديدة مع الإدارة الجبائية؛
- ✓ نظام التصريح الجبائي الإلكتروني ينمي الشعور بالثقة ويحقق العدالة والشفافية مما يؤدي بالمكلف للالتزام والتسديد الطوعي لمختلف مستحقاته الجبائية وبالتالي تنخفض نسبة الغش والتهرب الضريبي والذي بدوره يخفف العبء على أعوان الرقابة الجبائية نتيجة تقلص عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية وزيادة مداخيل الدولة من جهة، وتجنب التوجه للمنازعات الضريبية من جهة أخرى.

*** النتائج التطبيقية للدراسة:**

والتي تم استخلاصها من الفصل التطبيقي بعد استخدام أداة الاستبيان لاستقصاء آراء الأكاديميين المهتمين بميدان الجباية والمهنيين من إطارات مصالح الإدارة الجبائية والمستشارين الجبائيين والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، فتم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ للإدارة الجبائية في الجزائر إمكانيات مادية تسمح لها برقمنتها وعصرنتها وفقا للمعايير الدولية وذلك باستخدام أحدث تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أنظمة متطورة تحمي البيانات والمعلومات المتعلقة بنظم الإدارة الجبائية؛
- ✓ إن القوانين والتشريعات المعتمدة في الإدارة الجبائية الجزائرية تسمح بتحقيق متطلبات الرقمنة شريطة ثبات واستقرار القوانين على المدى المتوسط والطويل؛
- ✓ إن أشكال الرقابة الجبائية الممارسة من قبل الإدارة الجبائية الجزائرية كالرقابة على الوثائق والتحقيق المصوب وكذلك التحقيق المحاسبي، ورقمنة الرقم التعريفي الجبائي الموحد للمكلفين بالضريبة يؤدي إلى سهولة مراقبة الملفات الجبائية والتبادل السريع للمعلومات ببرمجة وانتقاء ملفات المكلفين بالضريبة في أقل وقت ممكن وبأكثر ملفات ممكنة مع تفادي الوقوع في التقادم الرباعي مما يساهم في الحد من تنامي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
- ✓ إن التطوير في برمجة الرقابة الجبائية حسب كل نشاط للمكلفين بالضريبة وكذا حسب رقم أعمالهم وهذا بتقسيمهم إلى نظام حقيقي ونظام جزافي مما يسهل على المحققين الجبائيين دراسة ملفاتهم الجبائية؛
- ✓ توفر رقمنة التصريحات الجبائية سهولة وربح للوقت وتفادي للوقوع في التقادم الرباعي مما يضمن تحصيل نوعي وكمي للضريبة؛

- ✓ سرعة التقييم الدوري لأداء المصالح ومتابعة التحصيل الجبائي حسب كل صنف تمكن من تفادي الوقوع في حالات غش وتهرب ضريبي من طرف المكلفين بالضريبة؛

3- توصيات الدراسة: بناء على ما توصلنا إليه من نتائج نظرية وتطبيقية، فإننا نقترح بعض التوصيات الآتية:

- ✓ تطوير نظام الإعلام الجبائي الإلكتروني والذي يربط جميع المؤسسات العمومية بإدارة الجباية وضرورة التنسيق لهدف طلب المعلومات في وقت وجيز للتبادل السريع للبيانات من خلال تطوير الواجهات المتعددة، ومنح الولوج للنظام لكل الأعوان والمكلفين بالضريبة وتحسين العلاقة بينهما لمواكبة التطورات التكنولوجيا للتمكن من متابعة الأمور الجبائية بشكل إلكتروني، وتسهيل الإجراءات الجبائية للحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
- ✓ محاولة تكييف التشريعات والأطر وفقا للمعطيات الاقتصادية الراهنة وتنقيحها للتقليل من مقدار نسبة التهرب الضريبي وذلك بالأخذ بعين الاعتبار نتائج الرقابة الجبائية ونتائج المنازعات الجبائية التي تقوم بها المصالح المختصة أثناء الإصلاح الجبائي من أجل تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري، لتفادي الأخطاء والمخالفات التي قد يقوم بها المكلفين بالضريبة أثناء التصريح الجبائي؛
- ✓ تعميم إدراج نظام التصريح والدفع الإلكتروني عن بعد لمختلف الضرائب والرسوم على مختلف المكلفين بها؛
- ✓ إقامة دورات تدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية لجميع الموظفين من أجل المساهمة في إنجاح عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية ونشر الوعي التكنولوجي لدى أفراد المجتمع؛
- ✓ ضرورة تحديث رقمنة جميع الملفات الجبائية التي تسمح بالتبادل الآني للمعلومات بين المصالح المعنية، قصد تسهيل عملية برمجة الرقابة الجبائية؛

7. الإحالات والمراجع:

1. المديرية العامة للضرائب. (2021). المادة: 18-1، قانون الإجراءات الجبائية. الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
2. جمال الدين سيليني. (2020). فعالية نظام جبايتيك في عصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الإيرادات العامة للدولة الجزائرية . مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد:10، العدد:03، صفحة 109.
3. علي قناص ويونس زين. (2021). ، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية دراسة حالة مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد:05، العدد:02، صفحة 221.
4. فلة محتال وأحمد بسباس. (2020). أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد:11، العدد:02، صفحة 60.
5. فيصل بوزيان ومحمود عمر محي الدين. (2021). عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة. مجلة المعيار، جامعة قسنطينة، الجزائر المجلد:12، العدد:12، صفحة 297.

6. محمد برابح وعبد الغني كحلة. (يوم 21 نوفمبر 2019). نحو تكييف نظام جبائي على معاملات التجارة الالكترونية في إطار عصرنة النظام الضريبي. *الملتقى الوطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة* (صفحة 10). جامعة المدية، الجزائر: جامعة المدية.

7. محمد أوشان وعلي بلعزوز. (2017). الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، المجلد: 09، العدد:01، صفحة: 70.

8. مصطفى عوادي ونصر رحال. *(2016)*. التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، العدد: *01*، صفحة *32*.

9. منصور بن اعماره. (*2016*). *أنواع واجراءات الرقابة الجبائية*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.

10. واضح سليمة وعيسى اسماعين. (2023). الرقابة الجبائية على استرداد قروض الرسم على القيمة المضافة " دراسة حالة على مستوى مديرية الضرائب لولاية الشلف ". *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، المجلد: 08، العدد:02، صفحة: 220.

8. الملاحق:

	N	Moyenne	Ecart type
مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي	213	3,6664	,47948
المحور الأول: برمجة الرقابة الجبائية	213	3,4782	,81514
إصلاح الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية من المقومات الأساسية لفعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي.	213	3,36	1,075
تقسيم مصالح الإدارة الجبائية حسب كل نشاط للمكلفين بالضريبة سيخلق برمجة عادلة للرقابة الجبائية والاعتماد على الأبحاث الجبائية الخارجية	213	3,46	1,062
تحسين الإشراف على عمليات الرقابة الجبائية مع مراعاة التخصص للمحققين الجبائيين وضرورة توفر العدد الكافي منهم لمجابهة كل أشكال	213	3,54	1,147
تفعيل النظام المعلوماتي الجبائي الموحد لتحسين ومرونة إجراءات عملية الرقابة مما يسمح بتفادي الوقوع في التقادم الرباعي واسترجاع كافة	213	3,53	1,084

الاعتماد على نظام المعلومات الإلكتروني وذلك بمنح برقم تعريفي موحد لكل مكلف بالضريبة من أجل سرعة دراسة الملفات الجبائية وبرمجتها.	213	3,69	1,090
توفر رقمنة التصريحات الجبائية الوقت من خلال التقليص من إجراءات دراسة الملفات من حيث الرقابة والمنازعات الجبائية وبذلك تساهم في عقلنة	213	3,40	1,184
جودة التصريح الجبائي تساهم في تعزيز نظام المعلومات الجبائي ويعتمد كقاعدة معطيات للمكلفين بالضريبة ويرفع من مستوى المعلومات وجودتها ودقتها	213	3,37	1,239
N valide (liste)	213		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
المحور الثاني: تنفيذ الرقابة الجبائية	213	3,6045	,73206
إصلاح الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية من المقومات الأساسية لفعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي.	213	3,60	,949
رقمنة الإدارة الجبائية تحقق جودة للرقابة الجبائية مما يساهم في الرفع من تحسين جودة التصريحات الجبائية ويحد من عمليات الغش الضريبي.	213	3,51	,872
رقمنة عمليات المحاسبة ورقمتنها تؤدي إلى الحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي	213	3,58	,895
سرعة التقييم الدوري لأداء المصالح الجبائية ومتابعة التحصيل الضريبي حسب كل صنف ونشاط للمكلفين بالضريبة مؤشر قياس مدى تنفيذ	213	3,73	,858
N valide (liste)	213		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
البعد الثالث: فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية	213	3,9164	,64892

البحث والكشف عن العناصر المغفول عنها في التصريحات وتصحيحها حماية لحقوق الدولة والخزينة العمومية.	213	3,76	1,061
الالتزام الطوعي للمكلفين بالضريبة وتشجيعهم على احترام القوانين الضريبية مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية.	213	4,12	,723
الرقابة الجبائية تسمح بحماية الوعاء الضريبي وتسترجع الحقوق الغير مصرح بها وتساعد على إحصاء كافة الأنشطة الممارسة من طرف المكلفين.	213	3,93	,872
تسهيل وتبسيط إجراءات التصريح الجبائي الإلكتروني يحقق المصداقية ويخلق سلسلة جودة لتحسين الحصيلة الجبائية.	213	4,07	,717
تشكل رقمنة التصريحات الجبائية وسيلة لإنشاء شبكة لتحليل المخاطر بهدف وضع برمجة عقلانية للرقابة الجبائية على أسس ومعايير محددة بدقة.	213	3,70	1,057
N valide (liste)	213		

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور الأول: برمجة الرقابة الجبائية	8,562	212	,000	,47820	,3681	,5883
المحور الثاني: تنفيذ الرقابة الجبائية	12,051	212	,000	,60446	,5056	,7033
المحور الثالث: فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية	20,611	212	,000	,91643	,8288	1,0041